أكد أن هناك تنسيق أمني كبير بين البلدين

السفير الألماني: حريصون على تعزيز علاقاتنا «التاريخية والمتميزة» مع الكويت

أشاد سفير جمهورية المانيا الاتحادية لدى الكويت كارلفريد بيرغنر أمس بالعلاقات «التاريخية والمتميزة جدا» التي تربط البلدين الصديقين مؤكدا الحرص على تعزيزها وتطويرها في المجالات كافة.

وأشار بيرغنر في لقاء مع «كونا» بمناسبة اليوم الوطني لبلاده الذي يصادف الثالث من اكتوبر من كل عام الى العلاقة «الوطيدة» التي تجمع بين قيادتي البلدين والتطور اللافت الذي تشهده لاسيما عقب الزيارة التي قام بها سمو امير البلاد الى المانيا في شهر ابريل عام 2010.

وقال ان منح سمو امير البلاد لقب «قائد العمل الانساني» من منظمة الامم المتحدة جاء تتويجا لدور سموه الرائد في هذا المجال في حين تعكس تسمية دولة الكويت «مركزا للعمل الانساني» حجم الدعم الذي تقدمه في هذا الاطار.

وأوضح ان هناك تعاونا كبيرا بين دولة الكويت والمانيا لاحتواء ازمة اللاجئين الفارين من بلادهم جراء الحروب والذين تستقبل بلاده اعدادا كبيرة منهم مؤكدا حرص البلدين على تخفيف معاناتهم وتوفير الحياة الكريمة لهم.

وقدم بيرغنر الذي تولى منصبه في اغسطس 2016 التهنئة لدولة الكويت لحصولها على مقعد غير دائم في مجلس الامن الدولي للعامين «2018-2019» معربا عن امله في حصول بلاده على المقعد نفسه وتعزيز التعاون المشترك على الصعيد الدولي.

وفيما يتعلق بالعلاقات التجارية بين الكويت والمانيا قال بيرغنر انها «جيدة جدا» إذ يفوق حجم الاستثمارات الكويتية في المانيا 30 مليار يورو بينما تحتل بلاده المركز الاول على مستوى دول الاتحاد الاوروبي والخامس عالميا لجهة المصدرين الى الكويت.

وافاد بان «الهيئة العامة للاستثمار الكويتية تستثمر نحو 18 مليار يورو في المانيا» الى جانب استثمارات خاصة لمواطنين كويتيين «تعادل نفس القيمة تقريبا» لافتا الى حرص بلاده على جذب المزيد من الاستثمارات الكويتية على المستويين الرسمي والخاص.

السفير الألماني

واعرب عن تطلعه لزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين الصديقين الى جانب التعاون بمجالي الطاقة المتجددة والبيئة فضلا عن مجالات اخرى يمكن لبلاده ان تقدم من خلالها للاقتصاد الكويتي «مساهمات متميزة».

وبشأن اعفاء المواطنين الكويتيين من شرط الحصول على تأشيرة الدخول الى المانيا «فيزا» بين بيرغنر ان هذا الامر يمر بمراحل عدة «انجزنا الاولى منها» إذ تم اعفاء الدبلوماسيين واصحاب الجوازات الخاصة من هذا الشرط مبينا ان «الاعفاء الكامل يعد مسألة تخص الاتحاد الاوروبي والدول الموقعة على اتفاقية «شنغن» ويجب موافقتها حتى يتم الاعفاء».

وتابع ان قرار الاعفاء من شرط الحصول على تأشيرة الدخول «ليس قرارا وطنيا خاصا بالمانيا بل اصبح قرارا تتخذه او تشارك فيه عدة دول بحكم التزام بلاده بشروط الاتحاد الاوروبي» مستدركا «حسب رؤية الحكومة الالمانية فان المواطن الكويتي حقق كل الشروط لدخول المانيا من دون تأشيرة».

ولفت الى التعاون القائم بين الكويت والمانيا في المجال الامني واصفا العلاقة بين المؤسسات الامنية في البلدين بـ«القوية جدا».

واضاف ان هناك علاقات عسكرية مشتركة لاسيما بمجال التدريب لافتا الى وجود «مشروع لتزويد الكويت بعربات خاصة بالقتال الاثر لم يتحدد الموعد الزمني لتسليمها».

وردا على سؤال حول الانتخابات البرلمانية التي جرت اخيرا في بلاده قال بيرغنر انه «من المهم جدا ان يعلم القارئ الكويتي انه لن يطرأ اي تغيير ملحوظ على سياسة المانيا الداخلية او الخارجية».

وبين ان المسألة التي تشغل الحزب المنتخب الذي تترأسه المستشارة انجيلا ميركل هي كيفية تشكيل حكومة ائتلافية» مشيرا الى ان «هناك خيارا مطروحا لتشكيل حكومة تضم ثلاثة احزاب وهو المتوقع خلال الفترة المقبلة».

واعرب بيرغنر عن سعادته لاندماجه في المجتمع الكويتي الذي يتميز بكرم الضيافة والانفتاح والمودة وحفاوة الاستقبال على المستويات كافة موضحا ان «ثقافة الديوانية مثال جميل جدا لثقافة الانفتاح وكرم الضيافة العربية».

مسؤول أممي: الكويت لا تميز بين طائفة أو لون أو عرق في تعاطيها مع ملف المساعدات الإنسانية

نواكشوط - «كونا»: قال ممثل المفوض السامي لشؤون اللاجئين في موريتانيا نبيل عثمان ان الكويت لا تميز بين طائفة او لون او عرق خلال تعاطيها مع ملف المساعدات الانسانية «بل تشمل مساعداتها جميع المحتاجين في العالم».

واضاف عثمان في تصريح لـ«كونا» ان الكويت مستعدة دوما لتقديم المساعدة لاي طلبات او مشاريع تقوم بها المفوضية لخدمة اللاجئين لاسيما في مخيم «باسكونو» الذي يعاني وضعا انسانيا صعبا.

واوضح عثمان ان هناك عدة اتفاقيات قامت بها مفوضية اللاجئين مع الكويت عبر وزارة الخارجية والصندوق الكويتي للتنمية مؤكدا ان الكويت وعدت بالاستمرار بدعم اوضاع اللاجئين.

وذكر ان هناك مشروعين سيقدمان للكويت والسعودية والهدف منهما بناء مساكن طينية للاجئين في مخيم «باسكونو» حيث ان هؤلاء اللاجئين يتواجدون في خيام واوضاعهم صعبة وتسعى المفوضية لتحسين اوضاعهم قدر المستطاع.

نبيل عثمان

وطالب عثمان دول العالم تقديم العون والمساعدة للاجئين مؤكدا ان اللاجئين في مالي في حاجة للمساعدة وان العالم قد لا يعلم بمعاناتهم بسبب تفاقم اعدادهم لاسيما السوريين منهم في السنوات الست الاخيرة الامر الذي يجعلهم يحتاجون لتسليط الضوء على هذه الفئة المنسية.

وقال ان المفوضية وجميع شركائها تعاني من النقص المادي الذي وصل الى اقل من 20 في المئة بالنسبة للاجئين في موريتانيا مما يشكل عبئا كبيرا على المفوضية في تقديم الدعم الانساني لهؤلاء اللاجئين.

واشار الى ان المفوضية توفر المساعدة لـ52 الف لاجئ في مخيم «ميبرا» جنوب شرق موريتانيا و لـ2000 لاجئ في نواكشوط العاصمة منهم 500 لاجئ سوري من خلال تسهيل حصولهم على الوثائق ومن بينها تسجيل الولادات والخدمات الاساسية مثل الصحة والتعليم والفرص الاقتصادية.

وبين المسؤول الاممي ان المفوضية وشركاءها تعمل على محاربة الامية في مخيم «ميبرا» حيث تقوم بتقديم دورات لتعليم القراءة والكتابة باربع لغات كما يحصل عدد من اللاجئين وخصوصا الفتيات على التعليم العالي بسبب محدودية فرص التعليم.

تتمات

الغانم: ضجة

الذين استفادوا من هذه الميزة، مبينا انه سيقدم سردا تاريخيا متسلسلا لكل القوانين التي منحت امتيازات للمجلس.

وأوضح ان اول هذه القوانين هو القانون رقم 4 لسنة 1963 والذي يتضمن مادتين، الاولى تتحدث عن تقاضي عضو مجلس الامة طوال مدة عضويته مكافأة شهرية قدرها 300 دينار كويتي تصرف في نهاية كل شهر شاملة جميع اشهر السنة، بينما تتضمن نهاية المادة ذاتها، كما لا يجوز الجمع بين مكافأة الرئيس أونائبه وبين ما قد يستحقه ايهما من معاش تقاعدي»، اي أن المكافأة ابتدأت بمبلغ 300 دينار كما حظر القانون على الرئيس ونائبه الجمع بين المكافأة والمعاش التقاعدي.

اضاف الغانم ان التعديل الثاني على مزايا النواب تم من خلال القانون رقم 1 لسنة 1971، والذي رفع مكافأة النائب إلى الف دينار على ان يتم العمل بها اعتبارا من المجلس المقبل اي مجلس 1975، إذ ان المادة 119 من الدستور اشترطت أن يتم تطبيق اي تعديل على المكافأة في الفصل التشريعي التالي، إذ لا يجوز للمجلس ان يشرع المكافأة لنفسه، كما أبقى التعديل الذي أقره مجلس 1971 على عدم جواز الجمع بين مكافأة الرئيس ونائبه وما يستحقانه من معاش تقاعدي.

وذكر ان المرسوم رقم 101 لسنة 1980 رفع مكافأة الرئيس لتكون مماثلة لراتب الوزير وسائر بدلاته، ومكافأة نائب الرئيس إلى 1600 دينار، ومكافأة النائب 800 دينار.

وقال رئيس مجلس الأمة إنه في مجلس العام 1981 وتحديدا في العام 1983 تم إقرار المعاشات التقاعدية للنواب، وذلك بناء على اقتراح تقدم به حمود الرومي وخالد سلطان بن عيسى وأحمد الطخيم ويوسف الشاهين وعبد الرزاق الصانع، والذي ينص في مادته الثانية على التالي، تضاف إلى قانون التأمينات الإجتماعية مادة جديدة برقم 24 مكرر، نصها الآتي «يستحق الرئيس ونائب الرئيس وأعضاء مجلس الأمة عند انتهاء العضوية معاشا شهريا تقاعديا وفقا للأحكام الواردة في هذا الفصل، ويسري حكم الفقرة السابقة على رؤساء ونواب الرؤساء وأعضاء المجلس التأسيسي ومجلس الأمة السابقين، ولا تحسب فروق مالية عن الماضي».

وأشار الغانم إلى الجدل الكبير الذي دار لدى مناقشة هذا المقترح حينها بسبب تباين الآراء بين النواب، وما قاله وزير العدل آنذاك من انه لا يجوز للنائب أن يشرّع لنفسه، وبما ان هذا القانون صدر بأثر رجعي فهذا يعني أن أعضاء هذا المجلس سيستفيدون من القانون، وآراء أخرى ذكرت أن الذي تعنيه المادة 119 من الدستور هو المكافأة وليس المعاش التقاعدي الذي ينص عليه القانون الجديد وقتها.

وأوضح أن الأعضاء الذين رفضوا القانون هم جاسم الخرافي ومحمد الرشيد وفيصل الدويش ومطلق الشليمي، بينما الممتنعون هم مبارك الدبوس ومشاري العنجري ومحمد العدساني، ومر القانون بالإغلبية وأصبح للنائب معاش تقاعدي في المجلس خلافا لمعاشه التقاعدي الآخر.

وقال الغانم انه وفي مجلس 1992 تمت زيادة الراتب إلى الف دينار للعضو، حيث صدر أول قرار من المجلس بناء على طلب مجموعة من النواب بمنح معاشات استثنائية للنواب بواقع 650 دينارا لكل منهم اعتبارا من 1992/10/20 .....، لافتا إلى أن هذا يؤكد أن المعاش الاستثنائي يصرف من العام 1992 ولم يكن بدعة ابتدعها مجلس 2016 كما يدعي البعض.

وأكد أن حديثه عن التسلسل التاريخي لإقرار المعاش الاستثنائي والتقاعدي، لا يعني انه يبدي رأيا بدستورية أو قانونية هذا المعاش من عدمه، إذ ان لهذا بحثا آخر، «وإن كان لي رأي شخصي بذلك».

وأشار إلى الكتاب الصادر عن مجلس الوزراء في 1994/2/1، والمتضمن أسماء 15 نائبا، ورفعية أحد النواب بسحب اسمه وهو مشاري العصيمي والذي برر طلبه هذا بكتاب رسمي.

وذكر الغانم انه وفي مجلس 1992 صدر القانون رقم 19 لسنة 1996، والذي ينص في مادته الأولى على «يجمع الرئيس ونائب والرئيس والأعضاء بين مكافأة العضوية وما قد يستحقه أيهم من معاش تقاعدي»، مبينا ان هذا التعديل أزال الحظر الذي كان على الرئيس ونائبه في استحقاق هذا المعاش، كما نص القانون في مادته الثانية على «تعاد تسوية المعاشات التقاعدية لرؤساء ونواب الرؤساء وأعضاء المجلس التأسيسي ومجلس الأمة السابقين، على أساس مرتب الوزير الخاضع للتأمين في تاريخ العمل بهذا القانون، وسائر العلاوات والبدلات المقررة له» حيث أصبحت مكافأة العضو 2300 دينار، وهو آخر قانون يتعامل مع مكافآت وبدلات النواب.

وأكد الغانم انه ومنذ 1992 فإن رئيس المجلس يخاطب مجلس الوزراء في كل فصل تشريعي، بشأن من طلبوا معاشات استثنائية طبقا للقانون، مبينا ان لديه كتبا بهذا الشأن من الرئيس الأسبق أحمد السعدون والرئيس السابق المرحوم جاسم الخرافي، ورئيس المجلس المبطل.

وبين انه وكما طلب مشاري العصيمي سحب اسمه فإن الأخ رياض العدساني طلب في المجلس المبطل عدم إدراج اسمه في الطلب، وكذلك وليد الجري الذي تقدم في مجلس 1999 بطلب رفع اسمه، وربما آخرون.

وأكد الغانم أن هذه الممارسة ممتدة منذ أكثر من ربع قرن فما الذي استجد في مجلس 2016؟ وما البدعة التي ابتدعها مجلس 2016 ولم تكن في السابق؟ وهل قام هذا المجلس بزيادة بدلاته؟ وهل قام بإقرار رواتب ومعاشات ومزايا غير المعمول بها منذ 1992؟ موضحا ان الجواب بالتأكيد هو انه لم يتم إقرار اي شيء جديد عن المعمول به منذ 1992.

وأوضح انه «انه في حديثه هذا لا يناقش مدى دستورية او قانونية الإجراء الذي أقر في مجلس عام 1992 فالمسؤول عنه من قام به آنذاك، مبينا انه يناقش الظلم الواقع في هذه القضية باتهام فقط نواب مجلس 2016 بعقد صفقة مع الحكومة رغم سريان هذا الإجراء منذ مجلس 92 وحتى وقتنا هذا.

وتابع الغانم: «وهذا الاتهام الموجه لنواب المجلس الحالي بعقد صفقة مع الحكومة على خلفية هذا الإجراء، وتساءل هل هذا يعني ان جميع المجالس ومنذ عام 92 وحتى يومنا هذا عقدت صفقات مع الحكومة؟ مؤكدا ان هذا حديث لايستقيم مع المنطق».

وأكد ان توجيه هذا الاتهام لاعضاء مجلس 2016، نظراً لقيامهم بهذه الممارسة حالهم كحال اعضاء مجالس سابقة ومنذ سنوات يعد أمراً فيه غبن يستوجب حياله التوضيح».

وكشف الغانم عن انه اذا كان الغرض من إفتعال هذا الاتهام، هو الضغط على بعض نواب المجلس الحالي للتأزيم والتصعيد، وحتى يثبتوا عدم وجود صفقة مع الحكومة، «فإن ذلك بالتأكيد لن يكون في الصالح ولن يغيب مثل هذا الامر عن فطنة الشعب الكويتي».

أضاف: «حرصت على إيضاح كافة الأمور بالكتب والمستندات والمراسلات، حتى لايكون الحديث عن هذه القضية حديثاً مرسلاً، لافتا الى أن من الاهمية بمكان، ومن حق الرأي العام ان يسأل ويتساءل عن ممثليه ونوابه ومن انتخب، خاصة وأن الأمر الآن تجاوز للأسف حد إثارة الشبهة وانتقل للطعن بهم ما استوجب على كرئيس إتخاذ هذا الموقف، وان لا أقف موقف المتفرج رغم عدم إستفادتي من هذه الميزة».

واستغرب الغانم أن يأتي «من شارك في المجالس السابقة وشرّع وصمت وتستر» ليقول اليوم ان هذا الإجراء من ممارسات وبدع الصوت الواحد!! وهي ممارسة مستمرة منذ عام 92 وتم في مجالس شكلت وفق انتخابات الصوتين والاربعة اصوات والصوت الواحد!!»، متحديا ان يأتي احد بجديد اتخذه مجلس 2016 بخلاف المجالس السابقة في هذه المسألة.

وقال: «لا أحيذ الحديث عن أي قضية دون الرجوع لجذورها وأوصولها ووثائقها ومراسلاتها، لذلك شرعت بالطلب من الامانة العامة لمجلس الامة بتزويدي بكافة المرسلات السابقة فيما يخص هذا الموضوع، وافادنا الإخوة المسؤولون والامين العام والامين العام المساعد، بانه بالعودة للمصادر والوارد لمراسلات المجلس في هذه القضية، وجدت أرقام لمراسلات ولم توجد كتبها المتحققة، وهذا الأمر يعني إما الإهمال او ان هناك تعليمات، خاصة وان هناك آليات لحفظ الكتب بما فيها السرية».

وشدد الغانم عن أن مسألة حفظ الكتب من الاهمية بمكان، لاسيما وان الجميع سيترك موقعه وسيأتي من بعده من يحتاج إلى هذه الكتب للرجوع إليها في مناسبات عدة، ويجب ان تحفظ لهم، مشيرا الى انه شرع بتوجيه الأمانة العامة لمجلس الامة لفتح تحقيق في مسألة اختفاء كتب ومراسلات، وسنعرف أصل هذا الموضوع وسنبلغ الاخوة النواب بنتائج هذا التحقيق.

وأكد ان مجموعة من النواب طلبوا المراسلات التي تمت في المجالس بخصوص هذه القضية، وقد حصلنا على الكثير منها وبما يزيد عن ٩٠ في المئة منها، وسيتم التحقيق بأسباب اختفاء المتبقي من هذه المراسلات».

ولفت الغانم الى انه من باب عدم فقد الإخوة النواب الذين وردت اسماؤهم بالاستفادة من المعاشات الإستثنائية، والبالغ عددهم 20 نائبا، فإن هناك ما يزيد عن 32 نائبا استفادوا من المعاشات الاستثنائية في المجلس الحالي، سواء عبر طلبات قدمت بالمجلس الحالي او في مجالس سابقة، وهناك اكثر من 130 الى 140 نائبا منذ مجلس عام 92 وحتى يومنا هذا استفادوا من المعاشات الاستثنائية.

وشدد الغانم على انه ليس بصدد بحث النواحي الدستورية والقانونية لهذه المسألة، ولكن أقول لمن يرى بان هذا الاجراء غير دستوري، وقد يكون على صواب، وكذلك لمن شرع وساهم واستفاد: أين انتم من هذه القضية منذ 25 عاما وهل استيقظتم فقط في مجلس 2016؟

أضاف: هناك اكثر من 130 الى 140 نائبا استفاد من هذه القضية، وقد زودت جميع النواب ممن طلب جميع الكتب السابقة بهذا الشأن من باب الشفافية، وحتى يعرف الشعب الكويتي حقيقة هذا الامر، ولا يعني ذلك باني أراه أجراءا خاطئا، مشددا على انه لايقبل الطعن بزملائه النواب في المجلس الحالي ومنهم شباب أتوا بحسن نية ومارسوا إجراء قائما منذ 25 عاما واستفادوا من هذه الميزة.

وأشار الغانم بمن توجه من النواب باسئلة برلمانية بهذا الخصوص، ومن توجه منهم للمحكمة الدستورية لتفسير صحة هذه الممارسة من عدمها، معربا عن أمله في أن يتفهم من يهمه الأمر وهو الرأي العام حقيقة هذا الامر، أما من يتصيد على هذا المجلس والمزايدون فغاياتهم ومحاولاتهم معروفة، بالبحث عن افتعال أي قضية، حتى وإن كنا في أمس الحاجة الآن للتركيز على أولوياتنا والوضع المحلي والاقليمي والتحديات التي نواجهها.

وبسؤاله عن وجود كتاب أو نموذج معين لطلب هذا المعاش الاستثنائي للنواب، أم ان الامانة العامة لمجلس الامة هي من يقوم بذلك من تلقاء نفسها، قال الغانم «خلال فترات رئاسته للمجلس لا يعطي راتب إستثنائي لمن لا يطلب»، مشيرا الى ان الآلية قد تكون مختلفة من مجلس لآخر، لكنها قائمة منذ مجلس 92 وهناك مايزيد عن 130 الى 140 نائبا استفاد وفق ما وجدناه من مراسلات، وهناك مراسلات أخرى لم نجدها بعد وسنزود النواب بكل الوثائق متى ما طلبوا ذلك، والسؤال المطروح الآن اذا كانت الممارسة خاطئة فلماذا الصمت عنها منذ ربع قرن ولا تثار إلا الآن؟ واذا كانت صحيحة لماذا التبرت؟».

وعما اذا كان يرى ان الراتب الحالي الذي يتقاضاه اعضاء السلطة التشريعية كاف ام يحتاج الى زيادة، قال الغانم: «هذا أمر تقديري ويختلف من شخص لآخر».

وردا على سؤال في شأن إمكانية رفع دعاوى قضائية، ضد من قام بالطعن والتشكيك على خلفية صرف المعاش الإستثنائي، قال الغانم «هذا الامر يرجع لتقدير كل نائب ولن أتدخل في خصوصياتهم وما يعنيني هو دوري المنوط بي طبقا للائحة».

560 قتيلا وجريحا

عثرت عليه قتيلا كما عثرت على عدد من البنادق، واستبعدت وجود مسلحين آخرين شركاء له.

كما كشف جوزيف لومباردو قائد شرطة لاس فيغاس في إفادة صحفية، أن المشتبه به أميركي من سكان لاس فيغاس، وقد شن الهجوم بمفرده لكن السلطات تبحث عن امرأة ملامحها آسيوية، قالت الشرطة إنها صاحبت المشتبه به.

إلى ذلك، اضاف انه لا يعتقد ان المشتبه به في الهجوم على صلة بأي جماعات متشددة.

وهذا هو أسوأ حادث لإطلاق النار في الولايات المتحدة في الأعوام الأخيرة.

وقال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في تغريدة عبر موقع تويتر إنه يرسل «أحر تعازيه» للضحايا وأسرهم، ووصف إطلاق النار بانه «مروع».

ووصف الضابط جو لومباردو من شرطة لاس فيغاس الهجوم بانه هجوم «ذئب منفرد»، وذكر إنه لا توجد معلومات عن دوافع بادوك.

وقال «لا توجد لدينا معلومات عن معتقداته».

أضاف أن الشرطة الآن متأكدة انها تعرف موقع امرأة تدعى ماريلو دانلي يعتقد انها كانت بصحبة المهاجم قبل الهجوم.

وقال لومباردو إنه لا يمكنه إعطاء معلومات دقيقة عن القتلى والمصابين، ولكنه أكد أن شرطيين كانا خارج ساعات عملهما من بين القتلى.

وفر المئات من موقع الحادث. ويمكن سماع ما بدا أنه إطلاق نار مطول من سلاح آلي في تسجيلات الفيديو من موقع الحادث.

ومنعت الشرطة الدخول والخروج من عدد من الفنادق المجاورة لموقع الحادث، وبقيت أجزاء من منطقة لاس فيغاس بولفارد مغلقة.

واحتمى الناس داخل الفنادق والمطاعم ومطار ماكارين في لاس فيغاس.

وقال شاهد إنجليزي يدعى مايك توسون لـ«بي بي سي» إنه شاهد أشخاصا يركضون في ذعر تام.

وقال توسون «كانت الدماء تغطي رجلا وحينها علمت أن أمرا قد حدث».

أضاف «كان الناس يركضون وكانت الفوضى تعم الأجواء».

وقال مايك ماغاري، أحد رواد الحفل، لوكالة رويترز للأنباء إنه حمى أبناءه بالاستلقاء فوقهم عندما سمع إطلاق النار.

أضاف «إنهم في العشرين، أنا في الثالثة والخمسين، وعشت حياة جيدة».

وقال المغني جيمس الديان، الذي هرع من على خشبة المسرح عندما بدأ إطلاق النار، عبر موقع انستغرام للتواصل الاجتماعي إنه بخير ولكنه حزين للغاية لما جرى.

وكتب «الليلة كانت أكثر من مروعة».

أضاف «يؤلم قلبي أن يحدث ذلك لأي شخص أراد فقط أن يمضي أمسية ممتعة».

وقوانين السلاح في ولاية نيفادا، حيث توجد لاس فيغاس، من أقل قوانين ترخيص السلاح صرامة في الولايات المتحدة.

ويسمح للناس بحمل السلاح ولا يتوجب عليهم تسجيل أنفسهم كحائزي أسلحة.

ويتم الاستقصاء عن الأشخاص عند شراء سلاح ولكن يمكن لهم أيضا بيع السلاح بصورة خاصة.

ولا تحظر الولاية الأسلحة الآلية والنصف آلية.

الحكومة اعتمدت

وكل من أحمد عبدالله المطيران، وأسعد إبراهيم الأنيعي، وسميرة جاسم محمد غريب أعضاء، ورفع المجلس المرسوم إلى صاحب السمو الأمير.

واطلع مجلس الوزراء أيضا على تقرير المتابعة الأول للخطة السنوية 2017/2018 للفترة من «2017/6/30.4/1»، واستمع بهذا الصدد إلى شرح قدمته وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح، أوضحت فيه عدد مشروعات الخطة والسياسات المتعلقة بالتنمية البشرية والمجتمعية، والسياسات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والسياسات المتعلقة بالتنمية الإدارية، كما تضمن التقرير المشروعات الاستراتيجية وتنفيذ عدد من المشروعات التنموية منها ما يتعلق بالجانب النفطي والصحي والتعليم، والبنية التحتية على مستوى كافة مناطق الكويت، بالإضافة إلى المشروعات الإسكانية، كما تضمن التقرير أهم التوصيات لمتابعة تنفيذ مشروعات الخطة السنوية 2017/2018.

وقد عبر مجلس الوزراء عن شكره وتقديره للجهود المبذولة في متابعة الخطة وإعداد هذا التقرير.

من جهة أخرى عبر مجلس الوزراء عن ارتياحه لانتخاب الدكتور سعود هلال الحربي - مديرا عاما للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والذي جاء تقديرا لما قدمه في مجال البحوث والدراسات في علوم متنوعة تسهم في إثراء المنظمة العربية للتربية والعلوم، متمنيا للدكتور الحربي دوام التوفيق والنجاح، وتحقيق المزيد من الإنجازات لخدمة الوطن العزيز، ورفع رايته في المجال الدولي.

على الصعيد السياسي أشاد مجلس الوزراء بقرار خادم الحرمين الشريفين بالسماح بإصدار رخص قيادة السيارات للنساء في المملكة العربية السعودية الشقيقة، منوها بهذه الخطوة الإيجابية التي من شأنها تعزيز مكانة المرأة، ودورها الإيجابي الفاعل في مختلف الميادين بالمملكة، بما يعكس الرؤية الثاقبة والحكيمة التي يتمتع بها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، والتي تأتي في إطار الخطوات المتتابعة المشهودة تنفيذا لرؤية السعودية 2030، وقد عبر المجلس عن بالغ الارتياح لما تشهده السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين، من نهضة تنموية بارزة وإنجازات متميزة، شملت مختلف المجالات وأصبحت محل تقدير وإعجاب عالمي.

كما أدان المجلس الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا في كل من: دولة افغانستان الإسلامية، ومدينة ادمنتون غرب كندا، ومحطة القطارات بمدينة مرسيليا الفرنسية، وجمهورية الصومال، والتي أسفرت عن مقتل وإصابة العديد من الضحايا الأبرياء، مؤكدا موقف دولة الكويت الرافض للإرهاب بكل أشكاله وصوره مهما كانت دوافعه وأسبابه، ومؤكدا ايضا على أن مثل هذه الأعمال الإجرامية البشعة تدينها شريعتنا الإسلامية السمحاء وترفضها كل المواثيق الدولية والمبادئ الإنسانية.

العبد الله: إحالة

مجلس الوزراء احيط علما في اجتماعه الاسبوعي امس، باحالة وكيل وزارة الدفاع جسار دخيل الجسار الى التقاعد، بناء على طلبه.

وقال العبدالله في تصريح لـ«كونا» ان المجلس اعتمد مشروع مرسوم، بنقل الشيخ احمد منصور الاحمد وكيلا لوزارة الدفاع.

يذكر ان الشيخ احمد المنصور كان يشغل منصب مدير عام الهيئة العامة للرياضة

المرزوق: 70 بالمئة

الكويت، يتم عن طريق استخدام التكييف.

وأوضح المرزوق في كلمة له خلال افتتاح ورشة عمل بعنوان «كفاءة الطاقة وتكنولوجيا التبريد» نظمتها جمعية المهندسي الكويتية، ان الوزارة تمكنت هذا العام من تحويل فائض التيار الكهربائي الى دولة خليجية، ضمن شبكة الربط الخليجية بعد ان حققت حملات الترشيد نجاحا مميزا.

أضاف ان الوزارة خاطبت وزارة التجارة والصناعة، من اجل دعم انظمة البناء الحديثة التي تعتمد على العوازل للتقليل من استنزاف الطاقة، مؤكدا ان الوزارة «تعول على وجود مهندسين ومتخصصين بكفاءة عالية قادرين على محاكاة متطلبات التكنولوجيا و توطينها».

الكرملين: خادم الحرمين

وتأتي هذه الزيارة قبل شهر من اجتماع لمنظمة الدول المصدرة للنفط «اوبك»، التي تعد السعودية أكبر اعضائها، ويفترض أن يناقش خلاله تمديد اتفاق خفض الإنتاج الذي ادى إلى تحسين الأسعار.

وكانت الدول المنتجة للنفط في أوبك وخارجها اتفقت في نهاية العام الماضي على خفض الإنتاج بـ1.8 مليون برميل يوميا لمدة ستة أشهر، قبل أن يمدد الاتفاق التاريخي لتسعة أشهر إضافية حتى مارس المقبل.

يذكر أن السعودية وروسيا أكدتا سابقا وعلى هامش اجتماع قمة العشرين المنعقدة في الصين، في سبتمبر 2016، خلال اجتماع بين الأمير محمد بن سلمان والرئيس الروسي فلاديمير بوتين، على أن التعاون بين المملكة وروسيا بخصوص النفط من شأنه أن يعود بفوائد على أسواق النفط.

وكان ولي العهد الأمير محمد بن سلمان زار روسيا في يونيو 2015.

غزة .. عودة

وتحدث قائد حماس، إسماعيل هنية، هاتفيا مع الرئيس عباس الأحد قبل محادثات أمس الاثنين التي تهدف إلى توحيد صفوف الفلسطينيين.

وقد أرسلت مصر، التي تؤدي دور وساطة أساسيا، وفدا إلى غزة لحضور المحادثات، وللإشراف على تسليم الحركة للشؤون الإدارية في القطاع لحكومة وحدة.

وأطلقت حماس سراح خمسة سجناء ينتمون لحركة فتح الأحد، كانت قد صدرت عليهم أحكام بالسجن تراوحت بين سبعة و15 عاما.

وشكر أحد المفرج عنهم ويدعى طاهر أبو عرمانة كلا من يحيى السنوار مسؤول حماس في القطاع، ومحمد دحلان مسؤول قوات الأمن التابعة لفتح في غزة سابقا على جهودهما للإفراج عنه.

ويقف دحلان، الذي يعيش في الإمارات العربية المتحدة منذ عام 2011، وراء تدفق الأموال لدعم غزة والانفراجة بين حماس ودول عربية ومنها مصر التي استضافت محادثات المصالحة.

وقال أبو عرمانة: «نناشد الرئيس محمود عباس أن يأمر بالإفراج عن كل المعتقلين السياسيين في الضفة الغربية»، في إشارة إلى أعضاء من حماس.

واختارت حماس المصالحة مع حكومة الرئيس محمود عباس، بسبب نقص أموالها وخسارتها بعض الحلفاء بعد عشرة أعوام من سيطرتها على القطاع في حرب خاطفة.

وقال رامي الحمد الله في تصريحات بمدينة رام الله بالضفة الغربية: «ذاهبون الاثنين إلى قطاع غزة، بروح إيجابية، وعاقدون العزم على القيام بدورنا في دعم جهود المصالحة، وعلى صفحة الانقسام، ليعود الوطن موحدا بشعبه ومؤسساته».

ووصل وزير الثقافة إيهاب بسيسو إلى غزة الأحد وعقد اجتماعا مع نوابه وموظفي الوزارة بعد تسلمه منصبه.

وأقدمت حماس على التحول الجذري باتجاه المصالحة في 17 سبتمبر، بعدما فرضت مصر والسعودية والإمارات والبحرين مقاطعة اقتصادية على قطر المانح الرئيسي للحركة بشأن مزاعم دعم الدوحة للإرهاب.

وواجه عباس الذي انخفضت شعبيته ضغوطا لتبديد الخلافات مع حماس.

وما زال الجناح العسكري لحماس هو القوة المهيمنة في القطاع الذي يسكنه مليونا شخص ويعاني من حصار جزئي تفرضه إسرائيل، فضلا عن إجراءات من جانب مصر التي تقول إنها تفرض قيودا على الحدود لدواع أمنية.

وعبرت حماس وفتح عن ثقتهما في نجاح أحدث مبادرة للوحدة على نحو أفضل من المبادرات السابقة.

وكانت حماس - التي يصنفها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حركة «إرهابية» - قد فازت فوزا كاسحا في الانتخابات التشريعية في 2006.

وسيطرت على قطاع غزة في العام التالي بعد أن تحول الخلاف بشأن تشكيل حكومة جديدة إلى اشتباكات دموية.

ومنذ ذلك الوقت قيدت سلطات عباس داخل حدود الضفة الغربية التي يحتلها الجيش الإسرائيلي، وتقع أقرب نقطة فيها على بعد 40 كيلومترا من حدود غزة.

وينظر إلى الانقسام الفلسطيني باعتباره العقبة الكبرى أمام اتفاق السلام بين إسرائيل والدولة الفلسطينية في المستقبل التي ستضم الضفة الغربية وغزة.

بغداد لأربيل

والدخول في حوار جاد مع بغداد.

وقال سعد الحديثي في بيان مقتضب «على الإقليم إيقاف التصعيد والاستفزاز في المناطق المتنازع عليها من قبل الإقليم»، في إشارة إلى المناطق في محافظات نينوى وديالى وكركوك، التي سيطر عليها الأكراد، مستغلين الفوضى التي حصلت بعد انهيار قطاعات الجيش في منتصف 2014 في مواجهة تنظيم داعش.

وأوضح الحديثي أن «المناطق التي تسمى المتنازع عليها تخضع لولاية الحكومة العراقية، وبالتالي، كل ما يتعلق بالقضايا الإدارية والخدمية هو تحت إدارة وسلطة الحكومة الاتحادية».

أضاف «لكن بعد 10 يونيو 2014، تمددت قوات البيشمركة، وهناك مواقف لمسؤولي الإقليم أن لا عودة عن المناطق التي انتشروا فيها، وهذا مخالف للدستور»، وتابع قائلا إن «حركة قطعات قوات البيشمركة التي كان من المفترض أن تكون بشكل مؤقت في المناطق التي تحررت في الموصل، يجب أن تنتهي، لأنها تشكل استفزازا».

كما أكد المتحدث «ضرورة قيام الإقليم بإلغاء نتائج الاستفتاء المخالف للدستور ومن ثم الدخول في حوار جاد لتعزيز وحدة العراق».

وكان رئيس الوزراء العراقي كرر مجددا موقف بغداد، المتمسك بشرط إلغاء نتائج الاستفتاء قبل الشروع بأي حوار مع أربيل.

وجاء موقفه هذا في اتصال هاتفي مع أمين عام الجامعة العربية، أحمد أبوالغيط، الذي جدد بدوره موقف الجامعة الرافض للاستفتاء غير الدستوري في إقليم كردستان.

كما أكد العبادي أن ما قامت به الحكومة المركزية في بغداد مع إقليم كردستان هي إجراءات قانونية من أجل الحفاظ على وحدة العراق، نافيا القيام بأي إجراءات لمعاقبة المواطنين الكرد في إقليم كردستان.

يذكر أن بغداد عارضت بشدة إجراء إقليم كردستان الاستفتاء على الاستقلال، وفرضت عقوبات دخلت حيز التنفيذ يوم الجمعة الماضي، وقضت بوقف الرحلات الدولية إلى مطار أربيل والسليمانية، كما طالبت سلطات الإقليم بتسليم المنافذ البرية.